

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٦ لسنة ٢٠١٧ «بالتقديم»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع الموضى فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التقديم فى بعض الاختصاصات :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

ال الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٢ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط بجلسة ٢٠١٥/٢/١٥

باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٤ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/١/٣ :

قرار :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالي ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٦٨،٧٢١،٨٣٣ ج (فقط ثمانية ملايين وثلاثمائة وثلاثون ألفاً وسبعمائة واحد وعشرون جنيهاً وثمانية وستون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٩،٣٣٥٣٨٢ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة واثنان وثمانون جنيهاً وتسعة قروش لا غير) وبلغت زيادة المصروفات بما فيها زيادة مصروفات السوق عن إيراداته بمبلغ ٥٩،٤٩٩٥٣٣٩ ج (فقط أربعة ملايين وتسعمائة وخمسة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً وتسعة وخمسون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٧،٢٧ ج (فقط ثمانية عشر مليوناً وثمانمائة وستة وثمانون ألفاً ومائتان واثنان وثلاثون جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٧/١/٣

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة